



بيان

بمناسبة الذكرى السنوية الحادية عشرة لإنطلاقة حركة الإصلاح الكردي – سوريا

في الرابع عشر من نيسان تحل الذكرى السنوية الحادية عشرة لانطلاقة حركة الإصلاح الكردي سوريا والتي أعلن عنها رسمياً في 14/4/2010 تحت شعار إصلاح – شفافية- تغيير . انطلقت الحركة كحالة فكرية ثقافية سياسية متجددة ، وبأليات أكثر ديناميكية وفعالية في التعامل والتأقلم مع مجمل المتغيرات الداخلية والخارجية، وانسجاماً مع الواقع الذي يعيشه شعبنا الكردي نتيجة التحديات والسياسات التي مورست بحقه عبر عقود من الزمن ، وتسعى إلى الإصلاح والتغيير الديمقراطي في جسم الحركة السياسية الكردية المنهكة بثقافة الشمولية والنمطية في الأداء والتي شكلت عائقاً أمام عمليات التحول الديمقراطي في مواكبة التغيير المنشود سياسياً وفكرياً واجتماعياً وتنظيمياً ، ودأبت الحركة على النضال من خلال التوافق بين المسارين القومي الكردي والوطني السوري في بناء دولة ديمقراطية تعددية علمانية اتحادية تلبي تطلعات جميع مكونات الشعب السوري في العيش بحرية وكرامة وفق دستور عصري يعترف بهوية الشعب الكردي وثقافته ووجوده على أرضه التاريخية .

دعت الحركة ومنذ إنطلاقة الثورة السورية ضد نظام القمع والاستبداد وحكم الحزب الواحد إلى الحرية والكرامة والعدالة لكل السوريين، والغاء كافة القوانين والتشريعات التي قيدت من الحريات العامة وعطلت الحياة السياسية العامة في البلاد منذ عقود من الزمن ، وكانت سبباً في الدعوة إلى الإصلاح والتغيير واستئصال مكامن الفساد في أجهزة الدولة كافة ومحاسبة رموزه ، وانتهاء دور الأجهزة الأمنية القمعية وتدخلاتها اليومية في حياة المواطنين السوريين بكافة مكوناته ، وبذلك جاءت رؤية الحركة وأهدافها منذ السنة الأولى من انطلاقتها منسجمة مع دعوة المتظاهرين السوريين السلميين وعبرت عن أهداف الثورة السورية الحقيقية وذلك تأكيداً على وحدة الشعب السوري ومصيره المشترك ضد جميع الممارسات القمعية التي كانت تنتهك بحقه ، والتي لاشك، كان للشعب الكردي في سوريا النصيب الأكبر من هذه السياسات والمشاريع الاستثنائية المنافية لأبسط حقوق الإنسان والقوانين الدولية من خلال استهداف وجوده القومي وعيشه على أرضه التاريخية .

بعد مضي عشر سنوات من إنطلاقة الثورة السورية ، ونتيجة لجوء النظام إلى الخيار الأمني والعسكري المعتاد في معالجة القضايا الوطنية ومنها الأزمة السورية ، أدخل البلاد في نفق مظلم ساد فيه القتل والتدمير والتشريد ومزيداً من الفوضى بعد تدخل قوى إقليمية ودولية وفتح كامل الحدود السورية على مصراعيه أمام التنظيمات الجهادية الإرهابية بهدف إجهاد الثورة السلمية وتحريفها عن مسارها الطبيعي، لكن كل ذلك لم يضعف من عزيمة السوريين عامةً والشعب الكردي وحركته السياسية بشكل خاص، التي ما زالت متمسكة بالحل السياسي الشامل وفق بيان جنيف 1 والقرارات الدولية ذات الصلة بالأزمة السورية . عشر سنوات مضت منذ بداية الثورة السورية السلمية دون أن تقضي لحل سياسي ينهي معاناة الشعب السوري ، حيث يستمر القتل

والتهجير والتدمير من قبل النظام وميليشياته من جهة ، والمنظمات الإرهابية من جهة أخرى ، وهذا ما يدعوا المجتمع الدولي للإسراع والضغط على النظام والقبول بحل وتسوية تضع حداً للمأساة الرهيبة التي تجري بحق البلاد ، كما يستوجب على كل القوى الوطنية الديمقراطية والتي تهمها مصلحة الشعب والوطن وضع برامج وخطط تستدرك النواقص والهبوات التي شابت عملها في المراحل الماضية ونبذ الأفكار الشوفينية والطائفية التي لم تجدي نفعاً وساهمت في تأزيم الأوضاع في البلاد. أننا نعتقد بأن هذا الواقع الذي يعيشه الشعب السوري مؤقت وطارئ وسينتهي الصراع الدولي على بلادنا وستخرج القوى الأجنبية من أرضنا ولن تكون سوريا الا للسوريين جميعاً .

إننا في حركة الإصلاح الكردي – سوريا نعمل في إطار المجلس الوطني الكردي ، لأنه يعبر عن التطلعات الوطنية والقومية للشعب الكردي كشعب يعيش على أرضه التاريخية ، بعيداً عن الشعارات والممارسات التي لا تخدم تلك التطلعات ، وعدم نسيان ما تعرض له مناطقنا الكردية بدءاً من عفرين وانتهاءً بسري كانيه وكري سبي من انتهاكات جسيمة بعد سيطرة وتدخل سافر من قبل الأتراك والمجموعات التابعة لهم .

في الرابع عشر من نيسان تستكمل حركتنا احدى عشر سنة من عمرها ، حيث كانت مفعمة بالنشاط والحيوية رغم كل الظروف والمصاعب ، حيث بذل رفاقنا جهوداً كبيرة لترسيخ نهج الإصلاح ونبذ التحزب الضيق والعمل على وحدة الصف والموقف الكرديين بالاعتماد على التشاركية النضالية وطرح مشاريع وحدوية لبناء تنظيم ديمقراطي مؤسساتي قادر على التعبير عن تطلعات شعبنا في نيل حقوقه المشروعة . كما تؤكد الحركة ومن خلال مواقفها ونشاطاتها عن حرصها الشديد لتطوير المجلس الوطني الكردي ومأسسته كهيكل تمثيلي للشعب الكردي في سوريا ، كما أن الحركة تولي اهتماماً كبيراً للموقف الكردي موحد من خلال المفاوضات بين المجلس الوطني الكردي وأحزاب الوحدة الوطنية وانطلقت من مبدأ استراتيجي ، وكرديتانياً ، فقد أولت أهمية قصوى لتمتين وتعزيز العلاقات الأخوية مع أطرافها كافة وفي المقدمة قيادة إقليم كردستان العراق ، وسيادة الرئيس مسعود بارزاني بشكل خاص ، وثمان دائماً دوره عالياً في دعم ومساندة قضية شعبنا في مختلف المراحل المصيرية ، سواءً من خلال بناء أرضيات التوافق بين الأطراف السياسية الكردية ، وفتح آفاق العلاقات الدولية أمامها والدور الفعال للبيشمركة في محاربة الإرهاب ، أو من الناحية الإغاثية والإنسانية حيث أصبح الإقليم ملاذاً آمناً لأكثر من 400 ألف لاجئ سوري ، ناهيك عن المساعدات الإغاثية التي يتم إرسالها عن طريق مؤسسة برزاني الخيرية والمؤسسات الإغاثية الأخرى إلى مختلف مناطق كردستان سوريا.

بمناسبة الذكرى الحادية عشرة لحركتنا ، نؤكد على الالتزام بخدمة قضية شعبنا والدفاع عن حقوقه بكل سخاء ، مجددين العهد على العمل مع كل القوى الوطنية والديمقراطية المناهضة للظلم والاستبداد ، وإننا نعتقد جازمين بأن النصر حليف الشعوب المناضلة من أجل الحرية والكرامة ، ومنها شعبنا الكردي الذي عانى من كل أشكال الظلم والاضطهاد على مدى عقود من الزمن ، وظل إلى اليوم أكثر حزمًا وقوة في الدفاع عن وجوده الذي بات معلماً بارزاً في مواجهة التطرف والتعصب ودحر الإرهاب الداعشي ، ونيل حقوقه القومية التي تقرها كل الأديان والاعراف الدولية والقيم الإنسانية ونحن إذ نتقدم بالتهاني لجميع رفاقنا وأصدقائنا بمناسبة الذكرى الحادية عشرة لانطلاقة الحركة فإننا نعلن عن عدم الإحتفال في هذا العام نظراً لتزايد جائحة كورونا وحفاظاً على سلامة وصحة الرفاق والأصدقاء

*عاشت سوريا دولة اتحادية ديمقراطية

*عاش شعبنا الكردي لنيل حقوقه المشروعة

*نعم للإصلاح والشفافية والتغيير

المنسقية العامة لحركة الإصلاح الكردي -سوريا

قامشلو /13نيسان /2021